

المحاضرة الرابعة

أطراف وفواعل الحكم الراشد

الأبعاد الأربعة السابقة الذكر تكون مترابطة فيما بينها، كما يكون لها أثر متبادل، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة¹، كما نجد أن أهمية الدولة على قوى المجتمع المدني سيؤدي إلى غياب مراقب مهم للسلطة السياسية والإدارية، وهذا يعني غياب المحاسبة والمسائلة، ومن جهة أخرى نلمس عدم استقامة السياسات الإقتصادية والإجتماعية بغياب هذه المشاركة والمحاسبة والشفافية وهذا ما يؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين، وعليه فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا قائما على أساس الفعالية ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية . أما إذا عدنا لمسألة تحديد الأطراف الفاعلة أو المعنية بتكريس الحكم الراشد ودورها فنقول أن الحكم الراشد بحق هو مشروع مجتمع بأكمله يساهم في بنائه أجهزة الدولة الرسمية (من قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية)، بالإضافة إلى عمل المؤسسات غير الرسمية، ونقصد بها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

1 الدولة ومؤسساتها (المركزية منها واللامركزية): تعتبر الدولة فاعل أساسي وطرف رئيسي في تجسيد الحكم الراشد، وذلك من خلال الهيئة المشرفة على تحديد وصياغة السياسات العامة في البلاد عن طريق وضعها نظام تشريع القوانين، وتحديد كفاءات تطبيقها، حيث يصبح بإمتلاكها لهذه الوسيلة الشرعية وضع أطر تنظيمية تسمح بالمشاركة الشعبية المفتوحة، احترام حقوق الانسان، ضمان حرية الإعلام، احترام معايير العمل، حماية المرأة وإنصافها، تحديد مقاييس عقلانية في مجال التعلم والعمل والتدريب المهني، الإسكان والبيئة، توزيع الموارد بعدالة...، وبهذه تعد الدولة ومؤسساتها وحدها القادرة علي تحقيق التوازنات الكبرى في المجالين الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع.

وعلى السلطات المحلية كذلك أن تعمل على إشراك المواطنين وذلك عبر اللجان الرسمية وعبر اللقاءات الدورية، وعبر تأثير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع².

¹ التمويل والتنمية، ع.4، سبتمبر 2001، ص.19.

² المرجع نفسه، ص.41.

2 المجتمع المدني: يتشكل المجتمع المدني من منظمات ومؤسسات غير حكومية، نقابات مهنية وعمالية، جمعيات ثقافية وتعاونية، الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة، جمعيات المساواة بين المرأة والرجل، المؤسسات الخيرية... ويعمل المجتمع المدني كناطق بلسان الديمقراطية، فهو المتحدي الرئيسي لسلطة الدولة الذي يحد من الإنحراف عن ممارسة نظام الإدارة الجيد، كما أنه يعمل كمنظم في الساحة السياسية.

كما من شأن هذا المجتمع المدني بتركيباته المختلفة تأطير الرأي العام لدى المواطنين للنظر في قضايا تخص الصالح العام، كقضايا حماية الطبقات ذات الدخل المحدود، الدفاع عن المهمشين في المجتمع، تنظيم المهن الحرة، محاربة الفقر... كما يلعب دور المراقب على الأجهزة الرسمية في إطار صنع هذه الأخيرة للسياسات العامة .

وحتى يتمكن المجتمع المدني من تكريس الحكم الرشيد، يجب على منظماته أن تعتمد على مبدأ الشفافية في عملها ومصادر تمويلها، وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات المدنية الى المنظمات التنموية .

3 القطاع الخاص: نظرا للنمو المتزايد لحجم القطاع الخاص في الدولة التي يشترط فيها تطبيق الحكم الرشيد، أصبح القطاع الخاص كمكانيزم أو أداة فاعلة في تجسيد هذا النمط من الحكم، ذلك من ناحية أنه يلعب دورا معتبرا كشريك للإدارة العامة (الدولة) وهذا حسب ما يتناسب مع المسؤولية الإجتماعية التي تقع علي كاهله، والتي تخصه الدولة بها، فبإمكانه أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني في مجالات متعددة.

ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته علي نشر المعلومات، وإصدار الإحصاءات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات³. ويحتاج القطاع الخاص إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية النوعية، ويجب أن يتحمل القطاع ذاته قدرا على المسؤولية عن تعليم وتدريب القوى العاملة، وتمكين العمال من الإستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصالات.

زيادة على اعتبار الدولة بمؤسساتها المختلفة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كفاعلين أساسيين في نظام الحكم الرشيد، يمكن اعتبار المواطنين كأفراد بمثابة فاعلين جوهريين وذلك حسب درجة إدراكهم لمفهوم المواطنة.

³ المرجع نفسه، ص.19.